رأي القدس

تصرف عنصري ضد شرطي مسلم

■ يبدو ان عصر توني بلير رئيس وزراء بريطانيا سيظل يذكر في التاريخ على انه الاسوأ في تاريخ البلاد من حيث تكريس العنصرية ضد المواطنين المسلمين بسبب دينهم والتشكيك بولائهم، والصاق تهمة الارهاب بهم.

فبعد ان حمّل رئيس الوزراء البريطاني الجالية الاسلامية في بريطانيا مسؤولية انجاب المتطرفين، واحداث السابع من تموز (يوليو) الدموية، وطالب افراد هذه الجالية بالتحول الى مخبرين للتجسس على ابنائهم، ها هي الشرطة البريطانية تسير على النهج نفسه وتطرد أحد رجال الشرطة المسلمين من وحدة حماية كبار الشخصيات من امثال توني بلير رئيس الوزراء، لانه يشكل تهديدا للامن القومي البريطاني.

التهمة التي جعلت هذا الشرطي ليس اهلاً لهذه المهمة تنحصر في كون ابنائه يصلون في مسجد تقول الشرطة ان اشخاصا لهم علاقة بالارهاب يصلون فيه، ولان وجوده يمكن ان يزعج الامريكيين الذين يعملون بشكل قريب من الوحدة التي يعمل فيها.

كل مواطن بريطاني مسلم يذهب الى مسجد زاره أو أمّ فيه احد المتطرفين بات مشكوكا في ولائه، وخطراً على الامن الوطني البريطاني، وفق المعايير الجديدة لحكومة توني بلير.

انها «مكارثية» جديدة، بل هي اسوأ من المكارثية ومحاكم التفتيش. فكل مواطن مسلم بات متهما، وعليه ان يثبت ليل نهار انه ليس ارهابيا، ولا يذهب الى مساجد يؤمها ارهابيون.

الايرلنديون المتطرفون من انصار الجيش الجمهوري الايرلندي نفذوا العديد من التفجيرات في لندن وايرلندا الشمالية، بل وقصفوا مقر رئيس مجلس الوزراء بالصواريخ، ولكن لم نسمع ان المواطنين الايرلنديين الكاثوليك وضعوا تحت المراقبة، او جرى تصنيفهم كخطر على الامن القومي البريطاني لانهم او ابناءهم، ذهبوا الى كنائس كاثوليكية يصلي فيها متطرفون ايرلنديون.

حتى السيدة مارغريت ثاتشر التي تعتبر اكثر رؤساء بريطانيا يمينية وتطرفاً لم تقدم على خطوات تمييزية ذات طابع عنصري ضد الايرلنديين او المسلمين، ولا نعرف لماذا كل هذا العداء للجالية الاسلامية من قبل هذه الحكومة واجهزتها، وممارسة التعميم بهذه الطريقة الخطيرة، بحيث يعاقب مليون ونصف المليون مسلم، ويتم التشكيك بولائهم بسبب حفنة قليلة من المتطرفين.

العرب والمسلمون نسوا تاريخ الامبراطورية البريطانية الاستعماري، وغفروا الكثير من جرائمها بسبب رؤساء وزارات ابدوا تفهما لقضاياهم، وحافظوا على قيم العدالة والمساواة، ولكن حكومة توني بلير العمالية نسفت هذا الانجاز الكبير، وساهمت بممارساتها، وسياساتها الخارجية الظالمة العدوانية، في خلق كراهية متنامية ضد بريطانيا وشعبها في اوساط مليار ونصف المليار مسلم في العالم.

حكومة بلير هي التي ورطت بريطانيا في حرب غير اخلاقية وغير قانونية في العراق، وتسببت في قتل اكثر من 665 الف عراقي، معظمهم من النساء والاطفال، وشردت الملايين، ومع ذلك تعاقب ابناء الجالية الاسلامية، وتحملهم مسؤولية سياساتها العدوانية هذه، وتمارس التمييز العنصري ضدهم.

الجالية الاسلامية في بريطانيا كانت دائما وما زالت حريصة على النظام والامن واحترام القوانين، والمساهمة بدور ايجابي في بناء الاقتصاد ونموه، مستفيدة من مناخات الحرية والمساواة، لدرجة انها اصبحت مضرب المثل في هذا الاطار، وقدوة يطالب الكثيرون، ومن بينهم ولي عهد بريطانيا، باقتداء مسيرتهم واخلاقهم وروابطهم الاسرية القوية.

سياسة توني بلير التي تعتمد على «التخويف» وتحويل الانظار عن الحرب الدموية الفاشلة في العراق من خلال التشكيك في ولاء هذه الجالية ووصم بعض ابنائها بالتطرف والارهاب هي التي تعرض امن بريطانيا للخطر، وتعزل الجالية، بل وتصب في خدمة التطرف وجماعاته.

هل من مكان للإعلام المستقل بيننا؟

محمد كريشان

■ لا شيء جديدا في الاسم فهل من جديد في المضمون؟ فصحيفة «الوطن» السورية التي رأت النور مؤخرا كأول صحيفة سياسية يومية خاصة في البلاد بعد إنهاء الحكومة احتكارها لوسائل الإعلام الذي استمر طويلا اختارت اسما له أكثر من سمي في أكثر من دولة عربية فهناك «الوطن» الكويتية والسعودية والعمانية والقطرية والجزائرية والسودانية والبحرينية وربما غيرها ولكن ما يميز هذه الصحيفة الجديدة في دمشق، التي قال عنها صاحبها الناشر وضاح عبد ربه إنها مستقلة وستتبنى نهجا سياسيا معتدلا، أن على نجاحها أو تعثرها سيتوقف إلى حد كبير الحكم شبه النهائي على مدى جدية السلطات في تقبل إعلام مختلف، ولا نقول معارضا، بعد التعثر الذي عرفته تجربة صحيفة «الدومري» الأسبوعية الساخرة التي أسسها قبل سنوات رسام الكاريكاتير الشهير علي فرزات والوأد الذي عرفته قناة «الشام» التلفزيونية قبل أن تشرع في تقديم أول نشرة إخبارية على شاشتها.

أن تكون الصحيفة يومية فهذا يعني أنها مدعوة باستمرار لاختيار ما يستحق الإبراز من الأخبار السياسية وما يحتاج من بينها للتحليل والتعليق فالعنوان البارز في الصفحة الأولى موقف والافتتاحية موقف ونشر أو عدم نشر بيانات هذه الجهة أو تلك موقف كذلك، ونفس الشيء يقال أيضا عن الكاريكاتير وما ينشر من قضايا المجتمع وعالم المال والأعمال بل وحتى قضايا الإجرام والقضايا المعروضة على المحاكم وربما حتى الرياضة والفن خاصة إذا كان من طينة ما تعود الإعلام الحكومي والحزبي التعتيم عليه. وعندما نعلم أن كل ما سبق هو في بلد بتاريخ وظروف وحساسيات سورية تصبح المسألة أعقد بكثير مما يظن بعضنا وهنا لا أحد يدري بالضبط، ممن يراقبون الحدث من خارج هذا البلد، ما إذا كانت هذه الصحيفة رأت النور نتيجة إرادة سياسية جادة في الانفتاح على الرأي الآخر أم لا، خاصة وأن البعض من وجوه المجتمع المدني البارزين من أمثال ميشيل كيلو ما زالوا رهن التوقيف والملاحقات القضائية بسبب آرائهم السياسية، ثم إن معرفة موقع صاحب الجريدة والمسافة التي تفصله عن السلطة وربما جهات ما متنفذة داخلها، بل وحتى موقعه في عالم المال مهم للغاية في تحديد أكثر وضوحا للتوجهات المتوقعة من هذه الصحيفة التي ستأتي بلا شك المناسبات التي تمثل المحك الحقيقي الموضح بجلاء لخطها السياسي والتحريري.

وإذا ما تركنا سورية منتظرين تقويم أداء هذه الصحيفة الجديدة بناء على عملها الفعلي وليس على شكوك أو تكهنات فإن لنا في عدد آخر من الدول العربية تجارب غير مشجعة بالمرة وبعضها مدمر حقا في هذا المجال الذي تم فيه عمدا وتضليلا الخلط بين الإعلام الخاص والإعلام المستقل، فلا تكون وسيلة إعلام ما تابعة رسميا وماليا وإداريا للحكومة أو حزبها الحاكم لا يعني بالضرورة أنها مستقلة أو أن السلطة لا يد لها في تأسيسها والتحديد المسبق لماهية الدور المطلوب منها قبل أن تصدر ثم لاحقا في خضم الأحداث التي تعقب ذلك. أما أخطر ما يحصل في بعض البلاد العربية هو تصدي هذا النوع من الصحف الذي يوصف بالمستقل، وليس له من هذه الاستقلالية شيء، للقيام بعدد لا يحصى من «المهام القذرة» التي لا تريد الصحف الرسمية تبنيها كالتهجم البذيء على معارضين سياسيين والطعن في شرف مناضلات ومناضلين نيابة عن السلطة، وأحيانا عن دوائر معينة فيها من بينها الأمن والمخابرات. أما من فضل النأي بنفسه قليلا عن هذا التوجه المفضوح فله نوع آخر من الارتباطات والمهام التي تزداد حماسته لأدائها أو تفتر ارتباطا بالدعم المالي الذي يصل إلى هذه الجريدة أو المجلة حتى لو كان في شكل إعلانات مبوبة أو إشهار لشركات كبرى في تلك الدول التي تراقب فيه الدولة حتى هذا النوع من النشاط.

نتمنى لـ«الوطن» السورية ألا تتورط في مسائل معيبة من هذا النوع لأن الوطن لم يعد يتحمل المزيد من هذا الإسفاف لا في سورية ولا في غيرها.

لبنان: إذا أخفق المشترع... هل يعوّض الشارع؟

د. عصام نعمان *

■ من «مؤتمر الحوار الوطني» في الربيع إلى «مؤتمر التشاور السياسي» في الخريف يحاول أركان النظام الطوائفي اللبناني إيجاد مخارج ملائمة من الأزمة المستفحلة التي تعصف بالبلاد منذ اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري. المتحاورون في الربيع هم أنفسهم المتشاورون في الخريف، غالبيتهم نواب مشترعون. وكان أمين عام حزب الله وقائد المقاومة اللبنانية السيد حسن نصرالله قد أعلن، قبل أسبوعين، ان المعارضة ستجد نفسها مضطرة إلى النزول للشارع إذا اخفق المتشاورون في التفاهم على مخارج ملائمة من الأزمة المستعصية. هل يعوّض الشارع إذا ما اخفق المشترع؟

أحد أركان الإئتلاف الحاكم من «قوى 14 آذار»، سعد الحريري، ردّ على السيد نصرالله : «شارع بشارع وتعبئة بتعبئة، والبادىء أظلم»! قادة الرأي والفعاليات السياسية انقسموا بين داعين إلى تفادي الإحتكام إلى الشارع ومؤيدين لذلك جهراً أو سراً. لعلني كنتُ أول من قدم مقاربة مغايرة في هذا السبيل. فقد دعوتُ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة إلى ان يقوم، بلا إبطاء، بوضع دراسة تقديرية للكلفة السياسية والإقتصادية والأمنية المترتبة على خيار النزول إلى الشارع، حتى إذا وجد انه اكبر وأبهظ كلفة من مطلب المعارضة (تأليف حكومة وحدة وطنية) سارع إلى مصارحة متعهديه من «قوى 14 آذار» بإستجابة مطلب المعارضة لأنه أدنى ثمناً وأسلم سياسياً وأمنياً.

الدلائل، في معظمها، تشير إلى ان التشاور مرشح لإخفاق مرجح لأسباب عدّة أبرزها ثلاثة : الأول، أن لا صفة تمثيلية شرعية للمتشاورين. فالنواب بينهم فازوا في انتخابات مثيرة للجدل بل مطعون في صحتها من طرف المعارضة، إلى كونها إنطوت على تحالفات سياسية إنهارت خلال أشهر معدودة بعد إجرائها، فأضحى حلفاء الأمس أعداء اليوم. الثاني، أن النواب المنتخبين في حمأة فورة سياسية وعصبية أعقبت إغتيال الرئيس الحريري لا يملكون اليوم تفويضاً بمعالجة قضايا ساخنة وشائكة لم تكن حاضرة في معركة الانتخابات ربيع العام 2005. فلا الحرب الإسرائيلية العدوانية وذيولها كانت قد وقعت، ولا التحديات والمواجهات والمطالبات الناجمة عنها كانت حاضرة، كما هي اليوم، في برامج القوى المتنافسة والمتصارعة أو محل مناقشة هادفة بينها. الثالث، أن لبنان أضحى، كما كان دائما، ساحة صراع وتجاذب شديدين بين قوى إقليمية ودولية نافذة وقادرة على توظيف تناقضاته الطوائفية لأغراضها السياسية والإستراتيجية والأمنية، وسط غياب مدو للوحدة الوطنية في أوساط الإجتماع السياسي اللبناني المأزوم.

في وضع، كما الوضع الراهن، مشحون بشتى المخاطر والتحديات والإحتمالات، لا يستطيع اللاعبون المتشاورون المطعون في شرعيتهم والمشكوك في قدرتهم إيجاد حلول أو مجرد مخارج من الأزمة المستفحلة. أقصى ما يستطيعه هؤلاء التوافق على النهج والآليات اللازمة للخروج من الأزمة، وهي على كل حال مهمة مفتاحية وبالغة الأهمية. يقتضي، والحالة هذه، ان تصفو النيات وينعقد العزم على إيثار الصالح العام وتقديمه على المصالح الضيقة. انها مهمة شاقة وإلتزام بالغ الأهمية لم يؤثر عن أقطاب الطبقة السياسية التقليدية المتحكمة ان نهضوا ووفوا بها في الماضي بالجدية والإخلاص المطلوبين. لذلك يقف هؤلاء أمام تحد وإمتحان خطيرين اليوم وعلى مرأى من اللبنانيين جميعا.

ما يقتضي ان ينهض إلى تحقيقه اللاعبون المتشاورون، ربما وسط ضغوط شعبية متصاعدة، نهج وطني ديمقراطي للخروج من الأزمة يتضمن خطوات إصلاحية مستحقة وآليات عملية لتحقيقها على النحو الآتي:

أولاً، التوافق على تأليف حكومة وطنية جامعة تضمّ، إلى اطراف المعارضة و«قوى 14 آذار»، ممثلين مقتدرين للقوى الديمقراطية الحية من خارج الطبقة السياسية التقليدية، لتكون الحكومة العتيدة هيئة حوار وطني وسلطة تقريرية إجرائية في آن معا.

ثانيا، التوافق على اولويات المرحلة الإنتقالية المبتدئة بتاريخ تأليف حكومة الوحدة الوطنية والمنتهية بتاريخ إنتهاء ولاية رئيس الجمهورية العماد اميل لحود في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007. أهم هذه الأولويات: قانون الإنتخاب، المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي لمحاكمة المتهمين باغتيال المغفور له الرئيس رفيق الحريري، مواجهة آثار الحرب الإسرائيلية العدوانية سياسياً وأمنياً وإعمارياً واجتماعياً، وضع الخطوط العريضة لإستراتيجيا الدفاع الوطني بما في ذلك التنسيق بين المقاومة والجيش، معالجة الإختلالات المالية والإقتصادية الناجمة عن الدين العام والسبل الكفيلة بوقف تفاقمه وخفض عجز الخزينة والموازنة ومعالجة غلاء المعيشة وتشجيع المشاريع الإستثمارية لمضاعفة الدخل الوطني.

ثالثاً، التوافق على قانون ديمقراطي عادل للإنتخاب قوامه نظام التمثيل النسبي، أو أقلّه المناصفة بين المقاعد النسبية والمقاعد الأكثرية في مجموع المقاعد النيابية.

رابعا، إجراء الإنتخابات النيابية في ربيع العام 2007 في ظل رقابة مؤسسات دولية غير حكومية تعنى بديمقراطية الإنتخابات وحقوق الإنسان.

خامسا، إنبثاق حكومة وطنية جامعة من المجلس النيابي الجديد، وإنتخاب رئيس جمهورية جديد قبل نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

إن تعثّر التوافق على النهج الوطني الديمقراطي المطلوب للمرحلة الإنتقالية على النحو المبيّن آنفا يفتح الباب أمام قوى المعارضة للنزول إلى الشارع. فماذا تراها تكون الأشكال التي سيأخذها هذا الخيار والمواقع والأهداف التي سيتناولها؟

إن حساسية الوضع السياسي عموماً وخطورة الوضع الإقتصادي خصوصا ستدفعان قوى المعارضة الى توخي الحيطة والحذر، والتشديد على سلمية التحركات الشعبية وإبتعادها عن المراكز والمواقع السياسية والمذهبية الحساسة، ومباشرة النضال المطلبي والاجتماعي قبل التركيز على المطالب الإصلاحية السياسية. ولعل الغاية الأولى المتوخاة من النزول إلى الشارع هي توليد الضغوط الشعبية الكفيلة بحمل الحكومة والقوى السياسية المؤيدة لها على الإقتناع بإستحالة الإستئثار بالسلطة وممارستها والقيام بمهامها بمعزل عن قوى المعارضة ومشاركتها الفاعلة في الحكم. من هنا تنبع أهمية تنظيم التحركات الشعبية الضاغطة ومواصلتها وتصعيدها تدريجيا من اجل الوصول إلى الغاية المرتجاة.

في هذا السياق، يستحسن اللجوء بادىء الأمر إلى أسلوب الاعتصام الشعبي الكثيف في مواقع ومفاصل تقود إلى أو تؤثّر في مراكز ومرافق عامة ذات أهمية سياسية وخدماتية، ومنع مسؤوليها من الوصول إليها أو ممارسة مهامهم فيها أو عبرها. بعد ذلك يصار إلى تصعيد المجابهة بتنظيم اجتماعات شعبية حاشدة في العاصمة والمناطق لتظهير التعاطف الشعبي مع المطالب المطروحة وحشد المزيد من التأييد والدعم الشعبي لقوى المعارضة، على ان يجري تتويجها بمهرجان شعبي حاشد يملأ المشاركون فيه ساحة الشهداء في العاصمة من أقصاها إلى أقصاها. ولا بأس في ان تحذر قيادات المعارضة في هذا المهرجان الحكومة والقوى المساندة لها من ان عدم استجابتها المطالب المطروحة سيحمل قوى المعارضة والأحزاب والهيئات المتحالفة والمتعاطفة معها على تصعيد حملتها بمباشرة أشكال متطورة من العصيان المدني.

غني عن البيان ان الغاية السياسية القصوى المتوخاة من نزول المعارضة الى الشارع هي التوصل تدريجيا الى «تسوية تاريخية» بين القوى السياسية المتصارعة يكون من شأنها الانتقال بلبنان من نظام كونفدرالية الطوائف المركانتيلي الفاسد إلى الدولة المدنية الديمقراطية القادرة والعادلة المبنية على أساس حكم القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان والتنمية المتوازنة الشاملة والمستدامة. وبالنظر إلى جلال هذه المهمة التاريخية من جهة وكلفتها السياسية والاقتصادية العالية من جهة أخرى، فإن الحملة المنظمة من اجل بلوغها وحمايتها وتطويرها يجب ان تبقى متواصلة وذات نَفَس طويل إلى لحظة تحقيق أهدافها العليا.

هل ثمة نهج بديل؟

* كاتب وسياسي من لبنان

السجال الديني يتجدد في اوروبا ومعه الجهل والتعصب

د. سعيد الشهابي *

■ خلال زيارته الاخيرة لبريطانيا، حظي الرئيس الايراني السابق، السيد محمد خاتمي، باهتمام واسع في الاوساط الثقافية والاكاديمية، ودعي لالقاء المحاضرات وأجريت معه المقابلات الصحافية، ومنح عددا من شهادات الدكتوراه الفخرية كان آخرها من جامعة «سانت أندروز» الاسكتلاندية. تركز خطاب الرئيس خاتمي على ثلاثة محاور اساسية: اولها ان الشرق محكوم بالاستبداد وهو بحاجة لممارسة ديمقراطية، متهما الغرب بالسعي المتواصل لاستلاب ثروات الشرق مستغلا تلك الظروف وداعما الاستبداد، وثانيها ان من بين اسباب الصراع بين الغرب والاسلام غياب الظاهرة الدينية في الغرب، وهو أمر أرجعه الى الصراع في العصور الوسطى بين الكنيسة والعلم، وتنكيلها بالعلماء وحرقهم بسبب طرحهم افكارا ونظريات علمية اعتبرتها الكنيسة مناقضة لثوابتها الدينية، وثالثها: الاصرار على ترويج مشروع «حوار الحضارات» الذي طرحه بعد انتخابه في 1997 رئيسا للجمهورية الاسلامية الايرانية. وفي محاضرته بالمعهد الملكي للشؤون الخارجية أشار الى كلمة قالها له أحد المفكرين المصريين: ان أهم عنوان للسيد خاتمي هو «الرئيس السابق» في منطقة يتشبث فيها الحكام بمناصبهم حتى الموت، ولا يمارسون مبدأ التداول على السلطة. كان خطاب الرئيس خاتمي موجها للجمهور البريطاني بأسلوب ودي، اذ ركز على التراث الفكري السياسي لديهم، مشيرا بشكل خاص الى دور جون لوك (1632ـ 1704) الذي يرى ان الدولة قامت على أساس من عقد أو اتفاق واع بين الحاكم والمحكوم. وقد التزم لوك على خلاف توماس هوبز، جانب البرلمان ضد الملك في الصراع في الأمور السياسية.

لقد لامس السيد خاتمي في خطاباته جانبا مهما بتكرار الحديث عن المسألة الدينية في الغرب، فهو حديث جديد ـ قديم، يتواصل السجال بشأنه على اعلى المستويات الفكرية والسياسية. ويحتدم النقاش هذه الايام حول دور الدين في الحياة العامة، ويعتزم أسقف كانتربري، الدكتور روان وليام مع أسقف ويستمنستر الكاثوليكي، كورماك اوكونور، تقريرا مشتركا حول النزعة نحو العلمنة في المجتمع البريطاني، واقصاء البعد الديني من الطقوس الرسمية في أعياد الميلاد. يتزامن ذلك مع صدور كتاب بعنوان «خدعة الله» للدكتور ريتشارد دوكينز، أحد المنظرين الالحاديين البريطانيين. وفي الاسبوع الماضي طرحت صحيفة «التايمز» البريطانية سجالا واسعا حول الفكرة الدينية ساهم فيها عدد من المفكرين من المؤمنين بوجود الله والملحدين. وأعاد ذلك السجال الى الذهن النقاش الفكري الذي كان محتدما في منطقتنا في الخمسينات والستينات حول المسألة الدينية. كان الجدل آنذاك مختلفا عما تحفل به المنطقة اليوم من صراعات سياسية ومذهبية، شجعت عليه ظاهرة صعود التيارات اللادينية خصوصا التيار الشيوعي الى واجهة العمل السياسي. كان ذلك متصلا بأمرين: اولهما تنامي قوة الاتحاد السوفييتي السياسية والعسكرية والفكرية، وثانيهما صعود التوجه لمناهضة الاستعمار في العالم الثالث عموما والمنطقة العربية بشكل خاص. النضال ضد الامبريالية في منتصف القرن الماضي كان مرتبطا بالحركات اليسارية التي صاحب ظهورها جدال متواصل حول العقيدة والدين. يومها لم تكن الصحوة الاسلامية قد بدأت بعد، ولكن ساهم علماء الدين وخطباء المساجد والمآتم في التصدي لما اعتبروه «تهديدا إلحاديا»، مركزين على النقاشات المتصلة بالعقيدة وأصول الدين.

فانتشرت الكتب التي تثبت الظاهرة الايمانية ووجود الله، مثل كتب الدكتور مصطفى محمود ومن بينها كتاب «الله يتجلى في عصر العلم» و«مع الله في السماء». وراجت كتب الشهيد محمد باقر الصدر خصوصا كتابي «فلسفتنا» و«اقتصادنا». وساهم «المفكرون الثوريون» مثل الدكتور علي شريعتي في الترويج للطرح الديني في السنوات اللاحقة.

الجدل المحتدم حول الفكرة الدينية في الغرب يؤكد عمق الشعور الديني في الفطرة البشرية من جهة، والتناقضات السياسية التي تتضمنها الحضارة الغربية التي تهيمن حاليا على مقدرات العالم من جهة اخرى. يضاف الى ذلك حالة الاضطراب الاخلاقي الذي وصل الى اوساط الكنيسة نفسها، خصوصا في ظل الفضائح حول الشذوذ الجنسي في الاوساط الكنسية، واستمرار الجدل حول تعميد المرأة. بدأ السجال الحالي بمقالة طويلة نشرتها صحيفة «التايمز» في 31 تشرين الاول (اكتوبر) بعنوان «لماذا لا يوجد إله» للكاتب المذكور ريتشارد دوكينز. يعتبر دوكينز، المتخصص في الكتابات العلمية ونظرية التطور الداروينية والاستاذ بجامعة اكسفورد.

وتركزت مقالته التي يهدف بها لتسخيف فكرة وجود إله للكون، على ان العقل البشري قادر على خلق التصورات للانسان، ويعطي امثلة على ذلك منه، منها قصة رواها له احد طلابه بانه وصديقته شاهدا الشيطان عندما كانا في خيمتهما بمنطقة قاصية في جبال اسكتلاندا، وان بيتر سكليف، الذي قتل في السبعينات والثمانينات، خمس عشرة امرأة اغلبهن من العاهرات ادعى انه فعل ذلك بعد ان سمع صوت المسيح يحثه على ذلك. ويعطي مثالا آخر وهو ان الرئيس الامريكي، جورج بوش، يبرر حربه ضد العراق بانها امتثال لأمر وصله من الله. ويستشهد بقول كاتب آخر هو سام هاريس، مؤلف كتاب «نهاية الايمان» الذي يعتبر ان تراجع دور العقل في الحياة البشرية ادى الى سيادة القيم الدينية، معتبرا ان أبشع المجازر ارتكبت باسم الدين.

ويعتقد ان امتلاك اسلحة الدمار الشامل يقلص احتمال قدرة الجنس البشري على التعايش حقبا اطول في ظل الاختلافات الدينية. ويتطرف هاريس في اطروحته، معتبرا ان «الاعتدال الديني» لا يقل خطرا لانه يجعل اصحابه مقبولين في مجتمعاتهم، فيصبح وجودهم سببا لتأصيل القيم الدينية والتعايش مع الاديان، الامر الذي يؤسس لخلافات مستقبلية اوسع. مع ذلك يعترف هاريس بالحاجة الى «قدر من الروحانية او التصوف» لمساعدة الانسان على ممارسة تجربة روحية، وهذا يتوفر في النظم الصوفية الشرقية. اما دوكينز، فيقول ان العقل البشري قادر على خيال واسع، ويربط تلك القدرة بالاعتقاد بوجود اله: «العقل البشري يمتلك برنامجا (سوفتوير) للتصور من الدرجة الاولى. فاعيننا لا تعكس لعقولنا صورة طبق الأصل لما هو موجود في الخارج، ولا صورا متحركة صحيحة مرتبطة بالزمن. ويمضي في مقالته لوصف حركة العقل في حال استلامه صورا من خلال العين، ليوحي بقدرة العقل على اختلاق ما ليس موجودا. ويستدل بما يقوله المجانين في المصحات من ادعاءات يعتبرها الأصحاء دليلا على غياب عقلهم. ويصل من خلال وصف واسع لقدرة العقل البشري على التصور الى اضفاء بعد نفسي (سيكولوجي) لما تقوله الاديان حول الاله والخالق، ليصل في نهاية ادعاءاته الى اعلانه بعدم وجود اله. والواضح انه اعتمد في مقالته على الجانب الحسي من التجربة الانسانية، وطرح تفسيراته التي ربطت قضية الايمان بمساحة التجربة البشرية، فاذا اصبحت تلك التجربة واسعة اتخذت بعدا دينيا، بينما التجارب الشخصية المحدودة تبرر عادة بالحالات النفسية لاصحابها.

ريتشارد دوكينز، تطرق الى المرتكزات الخمسة التي تستند اليها النظرية الدينية المسيحية لاثبات وجود الله، محاولا تفنيدها. هذه المرتكزات وضعها الفيلسوف المسيحي، توماس اكويناس في القرن الثالث عشر الميلادي واعتمدت كأساس فلسفي لاثبات وجود الخالق، وأغلبها يتفق مع الطرح الاسلامي. وحاول تفنيدها بحجج واهية. الاساس الاول ان الحركة لا بد لها من محرك، وكل محرك لا بد له من محرك آخر. وهذا يقود الى ضرورة وجود محرك في الاساس، وهو الله. والثاني ان لكل سبب علة، وكل سبب له مسبب، حتى نصل الى نقطة لا بد فيها من الاعتراف بوجود علة واجبة بذاتها. والثالث ان العالم المحسوس لا بد له من بداية، فقبل وجوده لم يكن، فلا بد ان يكون هناك من كان سببا لوجوده. والرابع ان القيم الانسانية نسبية، وان لكل منها حقيقة مطلقة، وهي الله. والخامسة مسألة الخلق والتصميم التي تتجسد في المخلوقات، فلا بد ان هناك خالقا ومصمما لها. وفيما يسعى لتسخيف هذه المقولات بأسلوب يحتوي الكثر من السذاجة، فقد سعى لدحض المرتكز الاخير من خلال الاطروحة الداروينية في النشوء والارتقاء، مدعيا انه ليس هناك «تصميم» واحد أزلي، بل هو متطور وبالتالي فلا مجال للقول بوجود المصمم الاول والمطلق. وقد انبرى الكثيرون من القراء واهل الدين للرد على دوكينز، فيما وافقه البعض، فالقس الدكتور ستيفن شكسبير من جامعة الامل في ليفربول يقول: ان التشبث بنظرية العمليات الدماغية ليس يقدم بعدا واحدا فقط، وهذا لا يمكن ان يدحض مقولات اكويناس، لان العلاقات بين البشر غير محكومة بفعل الدماغ وحده. ان الايمان الديني يعرض علاقات أغنى وأعمق مع الكون والعالم، من خلال الترميز القصصي واعمال الحب والعطف، وذلك يفوق نظرية البعد الواحد. ووصف العديد من المعلقين كلام دوكينز بالسطحية، وانه أضعف كثيرا من النظريات الرافضة لوجود الله.

ليس الهدف من هذا العرض الدخول في سجال عقيدي او ديني، باثبات وجود الله او انكاره، بل الاشارة الى حالة الاضطراب النفسي السائدة في الغرب، والصراع المتواصل بين اهل الدين ورافضيه. فحالة التوتر التي تسود عالم السياسة في العقود الاخيرة فتحت ابواب السجال والنقاش حول الاسس التي ينطلق على اساسها المشروع الديني في الغرب. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان العلاقات بين الاديان اصبحت عاملا ساهم في اعادة فتح المنطلقات العقيدية لهذه الاديان. وفيما استمرت الدعوات للحوار بين هذه الاديان من جهة، تبلورت مواقف اخرى لا تساهم في تعميق الثقة بين الديانات الثلاث الرئيسية. فالازمات السياسية تعكس نفسها على التجاذب الديني، والعكس صحيح ايضا. فقيام دولة «اسرائيل» ساهم بشكل مباشر في توتير العلاقات بين المسلمين واليهود على خلاف الوئام التاريخي في ما بينهم. كما ان تصاعد ظاهرة «الاسلاموفوبيا» وانتشار الظاهرة الاسلامية في الغرب دفع البعض، ومنهم رجال دين مسيحيون، لاطلاق تصريحات غير ايجابية اعتبرها المسلمون معادية احيانا وغير لائقة أحيانا أخرى. ولم تكن تصريحات البابا عندما استشهد بسجال في القرن الرابع عشر بين احد الاباطرة البيزنطيين مع احد العلماء الفرس حول الاسلام، الا امتدادا لافكاره التي لم تظهر الى العلن الا مؤخرا. ففي هذا الاسبوع قال القس، جوزيف فيسيو، عميد جامعة ايف ماريا في مدينة نابولي الايطالية، ان البابا صرح في مطلع العام في اجتماع مع طلابه السابقين، بان الاسلام غير قابل للاصلاح، وانه بالتالي لا ينسجم مع الديمقراطية.

إزاء هذه الافكار المسبقة لدى اكبر سلطة دينية مسيحية، يصعب الاعتقاد بجدية دعاة الحوار الديني من جهة، ويكشف جانبا من المنطلقات الفكرية التي تمنع حدوث اختراق حقيقي في مجال الحوار والتقارب. المشكلة لا تتوقف هنا، بل تتعداها لتتصل بوجدان القسسة والرهبان، وتحركهم باتجاه مغاير تماما لاطروحة الحوار بين الاديان. وفي الاسبوع الماضي، قام القس رولاند وايسلبيرغ، بحرق نفسه احتجاجا على السماح للاسلام بالانتشار في اوروبا. فبينما كان المصلون يؤدون طقوسهم، صعد القس الالماني الى سطح مبنى مجاور لكنيسة «اوغستينركلاوسر» بمدينة ايرفورت، وغمر نفسه بالبنزين ثم أشعل النار، فاحترق وتوفي لاحقا في المستشفى. وقال عمدة الكنيسة، الفريد بيجريتش، ان وايسلبرغ ترك رسالة تحث الكنيسة البروتستانتية على ضرورة ان تكون الكنيسة اكثر وعيا للخطر الذي يمثله انتشار الاسلام في أوروبا على المسيحية. وصرح وايسلبرغ، والنار تلتهمه قائلا: «المسيح وأوسكار» في اشارة الى قس آخر سبقه لحرق نفسه في 1976 احتجاجا على انتشار الشيوعية آنذاك في المانيا الشرقية.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741ـ 0208 (6 خطوط)ـ
فاكس: 8902 741ـ 0208 أو 7637 748ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364